في اللسانيات العربية المعاصرة

دراسات ومثاقفات

الدكتور

سعد عبد العزيز مصلوح

عالم الكتب

٣٨ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة ت: ٣٩٢٦٤٠١

مصلوح، سعد عبدالعزيز .

في اللسانيات العربية المعاصرة :

دراسات ومثاقفات / سعد عبدالعزيز مصلوح .- القاهرة : عالم الكتب، ٢٠٠٤.

٢٩٢ ص : ايض، جداول ؛ ٢٥ سم.

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية : (ص ٢٤٤ – ٢٤٧)

تدمك : ٩٧٧-٢٣٢-٤٠٩-١

اللغة العربية – مجموعات ٤١٠.٨

عالم الكتب

نشر ، توزيع ، طباعة

❖ الإدارة :
16 شارع جواد حسني - القاهرة
تليفون : 3924626
فاكس : 002023939027

❖ المكتبة :
38 شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة
تليفون : 3926401 - 3959534
ص . ب 66 محمد فريد
الرمز البريدي : 11518

❖ الطبعة الأولى
1425 هـ - 2004 م

❖ رقم الإيداع 13051 / 2004

❖ الترقيم الدولي I.S.B.N
977- 232-409-1

❖ الموقع على الإنترنت : WWW.alamalkotob.com

❖ البريد الإلكتروني : info@alamalkotob.com

المبحث السابع

المذهب النحوي عند تمّام حسّان

من نحو الجُملة إلى نحو النَّص

نشر أول مرة في: «مجلة كلية الآداب» - جامعة القاهرة، المجلد ٥٩، العدد ٣، الآداب وعلوم اللغة، يوليو ١٩٩٩ .

المبحث السابع

المذهب النحوي عند تمام حسان
من «نحو الجملة» إلى «نحو النَّص»

٠/٠ فاتحـة

يقول شيخنا تمام حسان[١] عن كتابه «اللغة العربية: معناها ومبناها»[٢]: هو

> «أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية بعد سيبويه وعبدالقاهر. أقول أجرأ محاولة لأنني أعرف أنها كذلك، ولا أقول أخطر محاولة لأنني لا أعلم ما يترتب عليها من آثار. ولو أن جمهور الدارسين أعطى هذا الكتاب ما يسعى إليه من إثارة الاهتمام، فإنه ينبغي لهذا الكتاب أن يبدأ عهداً جديداً في فهم العربية الفصحى: معناها ومبناها، وأن يساعد على حسن الانتفاع بها لهذا الجيل وما بعده من أجيال»[٣].

ومقالة شيخنا هذه هي حق ليس عليه ظل لريب؛ فأما جرأة المحاولة فأمر ثابت لكتابه بيقين؛ فالكتاب على ضآلة حجمه - كما يقرر صاحبه - «قد جعل كل تفكير لغوي سبقه في متناول يده، إما على صورة مباشرة أو غير مباشرة»[٤] وأما ما ترتّب عليه من آثار فأحسب أن الكتاب كان عَسِيّاً أن ينتج في الدَّرس النحوي المُعاصر آثاراً بعيدة المدى، ولكن بُطْآن ما فعل. ولعل مَرَدَّ ذلك في الأول إلى إيثار جمهور الخالفين لارتكاب طريق في البحث وطئه كل خُفٍّ وحافر، وإعراضهم عن سبيل مخوفة لم تيسر لصاحبها حتى ضُرِبت لها حُزون شِعاب الفِكر، ولم تُسْلِم زمامها له إلا بعد طول شُموس وجِران.

ولعل مَرَدَّه في الثاني إلى أن يكون عرضاً من أعراض المعاصرة بين أهل الصِّناعة الواحدة. ولقد قيل بحق: «إن المعاصرة حجاب» وأقول، ولا أخالني إلا صادقاً: «إن المعاصرة أيضاً مشغلة». وهذه القالة الأخيرة هي أصدق شيء على ما كان بيني وبين هذا الكتاب الفذ؛ فلقد قرأته على مُكْثٍ منذ صدوره الأوّل، وكثيراً ما كنت أعاوده كلما أجاءتني إليه عويصة من عوائص العلم. وكنت أحسب أن العكوف عليه والمثاقفة فيما حفل به من قضايا هو من فروض الأعيان على كل مشتغل بهذا الفن. بيد أني ما كنت أتلبَّث بهذه الرغبة إلا يسيراً، حتى يصرفني عنها ترادف الشواغل وتَشَعُّث النَّفس.

ثم كان أن استكتبتني جامعة الكويت عام ١٩٨٩ بحثاً لينشر في كتاب تحيي به ذكرى شيخنا المغفور له بإذن الله عبدالسلام هارون فكانت سُهْمَتي فيه دراسةً جعلت عنوانها «العربية من نحو الجُمْلة إلى نحو النَّص». وهكذا اتَّصَلَت أسبابي بكتاب شيخنا تمام حسان من جديد؛ إذ جمعتني به جوامع ترديد النظر في القديم، واستشراف آفاق للجديد، وتقليب الأمور في شأن ما بُذِل - صَدَدَ هذا - من محاولات. وغنمت المناسبة لأقول في إجمال لا ينقصه الحسم:

> «ويقف في الصدارة من هذه المحاولات كتاب أستاذنا تمام حسان (اللغة العربية: معناها ومبناها)، وهو كتاب له ما بعده، أو هكذا كان ينبغي أن يكون؛ إذ هو جهد بصير يباين في جوهره جميع ما سبقه من جهود، ويجمعه بهذه الجهود أنه لا يزال مثلها واقعاً في حيِّز نحو الجُمْلة. بَيْدَ أنّه مؤهل - ولاسيما بنظريته في القرائن النحوية والتعليق - لأن يكون منطلقاً رصيناً موفقاً لارتياد آفاق جديدة يكون فيها النحو قطب الطرق التحليلية في دراسة النَّص. ولنا إلى الكتاب من هذه الوجهة عودة في قابل إن شاء الله»(*).

ولقد واصل الشيخ الجليل عطاءه، فشفع التالد من جهده بطريف أبان به عن رؤيته للصِّلات الشابكة بين نحو الجُملة ونحو النَّص، ولوجوب اعتضاد بعضهما ببعض لتحقيق مقاصد النحو، وضمَّن ذلك كلمته التي حاضر بها روَّاد الموسم الثقافي لمعهد اللغة العربية بجامعة أم القرى(٦).

وهذه الدراسة هي محاولة منَّا لمقاربة هذا الجهد الناصب الذي استَأْخَذَ به شيخنا حتى تأثَّلت له الإمامة فيه.

وتنتظم هذه الدراسة - بعد هذه الفاتحة - في ستة مطالب هي:

٠/١ في نقد النحو

٠/٢ في نحو الجملة:

١/٢ موائز ما بين الصيغة التراثية والصيغة المقترحة

٢/٢ أمن اللبس: غاية الاستعمال وقِوَام النظام

٣/٢ المكوِّن البلاغي في نظرية نحو الجُملة

٠/٣ في نَحو النص:

١/٣ ما يستقل به نحو الجملة دون نحو النص

٢/٣ ما يشترك فيه النمطان كلاهما

٣/٣ ما يستقل به نحو النص دون نحو الجملة

٤/٣ مكان أمن اللبس من نحو النص

٠/٤ في مسائل المطابقة:

١/٤ نقد النحو من منظور نصي

٢/٤ تقويم نحو الجملة في الصيغة المقترحة

٣/٤ الدرس النحوي من ضيق الجملة إلى سعة النص

٠/٥ في مسائل الخلاف:

١/٥ أي معنى؟ وأي نص؟

٢/٥ حول معايير النصية

٣/٥ من أمن اللبس إلى قصد التلبيس

٤/٥ حول المكون البلاغي في نظرية نحو النص

٠/٦ كلمة خاتمة

وسنعالج المطالب الستة وتفريعاتها فيما يلي من الأوراق، بحسب ما أوردناه من الانتظام والاتّساق.

٠/١ في نقد النحو

إحساس الحاجة إلى معاودة النظر في علم النحو هو مِمّا تَدَارَأَ عليه المشتغلون بهذا العلم وتَسَاهَمُوه منذ قديم. ومنذ صنف ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢) كتابه في «الرّد على النُّحاة» ترادفت المراجعات إلى يوم الناس هذا تحت أسماء وألقاب مختلفة؛ مثل إحياء النحو وإصلاحه وتحريره ونقده وتهذيبه وتيسيره، كما جاء بعضها نعتاً لصورة من صور النحو، يحسبها صاحبها جديدة وجديرة أن يكون لها في ساحة التصنيف النحوي مكان؛ ومن ذلك النحو «**الجديد**» و«**المعقول**» و«**الواضح**» و«**المصفى**» و«**الكامل**». وقد انصرفت المراجعات جميعها إلى التقعيد، ليكون أوفى بغايته الأصلية، وهي تقويم اللسان أو إصلاح المنطق أو توقي اللحن. ولقد أشرنا في موضع آخر من بحثنا ذاك إلى شُحّ المحاولات التي جاوزت الغاية التعليمية، واتّسع أفقها المنهجي ليعالج مسائل العلم المتّصلة بوظيفة النحو البحثية وغاياته المعرفية، وإلى وقوف كتاب شيخنا فَارِداً بين ما هو

من جنسه ورَصِيفه في هذا الباب. ومن الطبيعي أن يكون الحافز إلى ارتكاب سبيل التجديد هو استظهار وجوه القصور في القديم، ومن ثَمّ اجتمعت هذه المحاولات على أن في القديم قصوراً، وتناهبت الكلام في هذا الأمر اتفاقاً وافتراقاً، وتعليلاً وتأويلاً. ولما كان التفاوت رَاتباً في الخلق تَفَاضَلَ المصنِّفون فيما بينهم بتصفُّح الأخير قولَ الأول واستيلائه على ما فاته، وإنْ جَمَعَ بينهم جامع نقد النحو من داخل. أما ما أورده شيخنا على جهد النحاة من ملاحظ فقد امتاز باتكائه على ركائز من الفكر اللّساني الحديث غير ذات عوج، وبصدوره عن كينونة فاذّة أسهمت في صياغتها أزواد معرفية مختلفة الطعوم والألوان، واستحال كل ذلك فيها زكاء ونماء وعنفواناً، ومن ثم لم يكن للناس عجباً أن تكتسب ملاحظه مذاقاً خاصاً، وأن تتنوّع وتترادف وتَدَّارك على الطريق الموصلة لهذه الغاية، وأن تحظى بالتفرُّد والخصوصة منذ أخرج للناس كتابه «اللغة بين المعيارية والوصفية» الذي أراده ليكون فرقاناً بين هاتين الطريقتين من طرائق النظر في اللغة؛ أعني المعيارية والوصفية. ثم كان أن تَلاه بكتابه «مناهج البحث في اللغة». وفي هذين الكتابين تجد كَمِينَ البذور الأولى لمذهبه النحوي، تلك التي آتت أكلها ضعفين في كتابه «اللغة العربية: معناها ومبناها». وبهذا الكتاب الذي جاء آخِرِياً جاوزت معاودة النظر في تراث النحاة جميع محاولات التهذيب والتيسير، وتخلّت عن سمة الجزئية والتفتت والتشعث لتستحيل طرازاً مبايناً لسائر ما سبقه من طُرُز البحث النحوي. وكما هو العهد بكل تجديد بصير لم يُقِم شيخنا مذهبه على المفاصلة المنهجية بينه وبين التراث النحوي بل أقامها على الوعي به، والاصطبار عليه، واستبار أغواره، معترفاً طوال الوقت بالفضل لأعظم رجلين من رجال الدراسات اللغوية في الثقافة العربية، وهما سيبويه وعبدالقاهر، منوهاً بذكر

الأوّل في حقل التحليل، ويذكر الثاني في حقل التركيب(٧).

ويفضي بنا هذا التنويه الأخير إلى رأس المَلاحظ التي أوردها شيخنا على علم النحو؛ وهي أنه نحوُ تحليلٍ لا نحوُ تركيب. وبيان ذلك أن النحو قد صرف جُلّ الاهتمام إلى مفردات النحو من تقسيم للكلم مع بيان للعلاقات الدالّة على كل قسم منها، والإعراب والبناء، والأبواب النحوية وغير ذلك مما هو واقع في حيّز الجملة النحوية.

«والمعروف أن هذا الجانب التحليلي من دراسة النحو لا يمس معنى الجملة في عمومه، لا من الناحية الوظيفية العامّة، كالإثبات والنفي والشرط والتأكيد والاستفهام والتمني، ولا من الناحية الاجتماعية التي تَنْبَنِي على اعتبار الجملة بروابط مَبْنَوِيّة ومعنوية ذكروها فرادى، ولم يعنوا بجمعها في نظام كامل»(٨).

إن التحليل - في مذهب شيخنا - ينبغي أن يكون طريقاً للوصول إلى التركيب، وبهذا تعود المادة اللغوية سيرتها الأولى؛ إذ إنها لا تتحقق في التواصل إلا على هيئتها المركّبة. وليس الكل حاصلاً ساذجاً لجمع مفرداته وعناصره، وإنما هو هيئة مخصوصة لا تثبت فيها صفات العناصر المفردة والعلاقات القائمة بينها على حالها الأُولى، بل إن صفاتها التي تثبت لها حالَ الإفراد كثيراً ما تعود عند التركيب بالضد وتَحُولُ إلى الخلاف. واعتبار التركيب بعد التحليل هو الذي أفضى - في مذهب الشيخ - إلى اقتراح البديل الراجح لذلك المبدول المرجوح، وإلى الانتقال بالنحو العربي من نحو المفردات إلى نحو التراكيب، ومن «نحو أجزاء الجملة» إلى «نحو الجملة».

ذلكم هو ما يرد في مذهب شيخنا على النحو باعتبار وفائه لما تصدّى له

وتغيّاه من استنباط قوانين الكلام، (أي اللّفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها)، وهو ما اصطلح المحدثون على تسميته «نحو الجملة»، ولنا في هذا المقام ضميمة بملاحظ أُخَر نعزز بها مقالة الشيخ ونطابقه فيها على ما ذهب إليه (انظر ٤/١). أما ما يرد على النحو العربي باعتبار وفائه بمطلوب تحليل النص فيرى شيخنا أن نحو النص يفارق نحو الجملة في عدد من أَخَصّ صفاته، ولنا إلى ذلك عود بفضل بيان في موضعه من هذا البحث (انظر: المطلب ٣).

٠/٢ في نحو الجملة

يعرض هذا المطلب لخصائص «نحو الجملة» في الصيغة التي اقترحها شيخنا في كتابه. ويقتضي ذلك بيانَ فرقٍ ما بين الصيغة التراثية للنحو والصيغة المقترحة من حيث السّمات الموائز بينهما، واستظهار أصول الصيغة المقترحة ومقوماتها.

٠١/٢ موائزُ ما بين الصيغتين

في إيجاز بليغ يستظهر شيخنا صفات أربع، جعلها أخصّ موائز القاعدة النحوية عند نحاة العرب هي:

١) **الاطّراد**: ومن ثم تكون القاعدة عندهم حَكَماً على اللّغة الفصيحة على الرّغم من اعترافهم للشذوذ بالفصاحة.

٢) **المعيارية**: ومعناها أن القاعدة معيار للصحة والخطأ، وهكذا جعلت المعياريةُ القاعدةَ سابقةً على النص، فلا يرتضي النحو نصّاً إلا إذا وافق القواعد التي سبق استنباطُها.

٣) **الإطلاق**: بمعنى أن القاعدة النحوية صادقة على ما قيل من قبل وما سيقال من بعد، فهي الحَكَمُ الذي يُردُّ إليه الكلام.

٤) **الاقتصار** على بحث العلاقات في حدود الجملة الواحدة، فلا يتخطّاها البحث إلا عند الإضراب أو الاستدراك ونحوهما. ومن هنا صَحَّ لهذا النحو أن يسمى «نحو الجملة»(٩).

بهذه الصفات الموانع التي قررها شيخنا للنحو القديم اتّطد سلطان القاعدة المعيارية، وتحقق لها إيكاد الهيمنة على الاستعمال اللُّغَوي إلى آخر الزمان.

وهكذا انحصرت غاية النحو عند المضيِّقين في:

> **«البحث عن أواخر الكلام إعراباً وبناءً»، وصار النحو عند الموسِّعين علماً يُعرف به الصواب من الخطأ، وتتحقق به السلامة للكلام كتابة وقراءة. وباتباع رسوم النحو وإعمال قوانينه «يلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رُدَّ إليها»(١٠).**

ولا ينبغي أن تكون هذه الغاية – على أهميتها وخطرها – هي غاية الغايات من الدَّرس النحوي. إن علم النحو – في أي لغة من اللغات – هو العلم الكاشف عن أسرار المباني اللغوية في ارتباطها بالمعاني الذهنية والنفسية، وهو العلم الذي تتجلى به عبقرية اللغة وإمكاناتها في العبارة عن ذات العقل وذات النفس؛ لذلك كان لا بد من منهج يخطو بنا خطوات فساحاً في هذه السبيل، يستنبط به صاحبه غاية يلتقي عندها هَمُّ المتكلم وهَمُّ السامع وهَمُّ النحوي، ويربط وسائل العبارة ووظائف المباني بهذه الغاية، فكان هذا الكتابُ الذي وضع قضية النحو وضعاً جديداً أفاد فيه من معارف العصر وعلومه. وليس يكفي لإبراز فضيلة هذا العمل أن نُلمح إليها

على وجه الإجمال، بل لا بد من إيضاح تستبين به معالمه التي استحق بها هذه الفضيلة العظمى. وفيما يأتي تحصيل ذلك.

٢/ ٠٢ أمنُ اللبس: غاية الاستعمال وقِوامُ النّظام

الغاية القصوى للاستعمال اللغوي عند شيخنا هي أمن اللبس، ولا وسيلة لتحقيق هذه الغاية إلا بإعمال الأجهزة القواعدية التي تحكم بنية النظام اللغوي. ويتألف كل جهاز في هذه البنية:

> من مجموعة من «المعاني» تقف بإزائها مجموعة من «المباني» المعبرة عن هذه المعاني، ثم طائفة من «العلاقات» التي تربط «المعاني» بالمباني على جهة الإيجاب، وطائفة من الفروق التي تربط ما بينها على جهة السلب، وذلك لإيجاد المقابلات - ذات الفائدة - بين أفراد كل من «مجموعة المعاني» أو «مجموعة المباني»

- ويرى شيخنا أن:

> «العلاقات» الرابطة والقيم الخلافية المفرقة «هي عناصر هامة جداً في نظام اللغة بعامة، على أن القِيَم الخلافية، وهي المقابلات أو نواحي الخلاف بين المعنى والمعنى أو بين المبنى والمبنى أهم بكثير جداً من العلاقات الرابطة؛ لأنها أقدر من تلك العلاقات على تحقيق أمن اللبس، وهو الغاية القصوى للاستعمال اللغوي»[١١].

بِتِلْكُم المكانة التي شغلها أمن اللبس في هذا المذهب، تصبح قضية المعنى هي قُطْبَ الرَّحى في التواصل باللغة، فالمعنى هو هَمُّ المتكلم حين يعمد إلى العبارة عن ذات نفسه، جاهداً في أن ينفي عن مراده اللبس، وهو هَمُّ السّامع حين يجهد في الفهم عن المتكلم واستبانة مقاصده، من غير أن يجعل لعوارض اللبس والغموض سلطاناً على معقوله، وهو هَمُّ

«النحوي» أو «اللغوي» في جهده الناصب وراء الربط بين «المباني» و«المعاني» و بين «الشكل» و«الوظيفة».

ذلكم هو ما يقرره شيخنا بأوضح عبارة، حين يقرر أن المعنى هو الموضوع الأخصُّ لكتابه، وأن:

> **«كل دراسة لغوية لا في الفصحى فقط، بل في كل لغة من لغات العالم - لا بد أن يكون موضوعها الأول والأخيرُ هو المعنى، وكيفيةُ ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة؛ فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة، وهو العُرف، وهو صلة المبنى بالمعنى»(١٢).**

ولكن كيف يمكن التوصل إلى تشخيص المعنى العرفي الذي يلابس حدث الكلام بأبعاده المقالية والمقامية المركبة، وكيف يمكن إعمال وسائل أمن اللبس لتشخيص المعنى العرفي (أو الاجتماعي أو المقامي)، وهو غاية الفعل التحليلي في الدرس النحوي؟

يقرر شيخنا أن الحاجة المنهجية لتحقق هذه الغاية تقتضي الباحث أن يعمد إلى تشقيق المعنى إلى:

> **«ثلاثة معان فرعية؛ إحداها: المعنى الوظيفي، وهو وظيفة الجزيء التحليلي في النظام أو في السياق على حد سواء. والثاني: المعنى المعجمي للكلمة، وكلاهما متعدد ومحتمل خارج السياق وواحد فقط في السياق، والثالث: المعنى الاجتماعي أو معنى المقام وهو أشمل من سابقيه... لأنه يشملهما ليكون بهما وبالمقام معبّراً عن معنى السياق في إطار الحياة الاجتماعية»(١٣).**

وتأسيساً على هذا التشقيق حدَّد الشيخ للمكون البلاغي دوره في النظرية النحوية. وبيان ذلك هو موضوع المطلب التالي.

٢/ ٠٣ المكون البلاغي في نظرية نحو الجملة

يذهب شيخنا بَدْأَة ذي بَدَاء إلى أمرين، في شأن البلاغة العربية المدرسية:

أولهما: تشكيك ضمني في قيمة البلاغة العربية، من حيث كونها منهجاً من مناهج النقد الأدبي وصلاحيتها في هذا المجال. لكنه تشكيل يقترن باستثناء يرد على دراسة الإمام عبدالقاهر للنظم؛ إذ يرتفع بها إلى مقام تُناصي فيه أحدث النظريات اللُّغوية في الغرب **«وتفوق معظمها في مجال فهم التركيب اللُّغوي»**. وهو استثناء تنفك به الجهة بين القيمة النقدية والوظيفة النحوية للبلاغة العربية، لاسيما علم المعاني(١٤).

وثانيهما: تقرير أن البلاغة العربية لا تتناول المعنى الاجتماعي تناولا مقصوداً. ولكنها على الرغم من ذلك قدمت للمعنى الاجتماعي فكرتين من أنبل ما وصل إليه علم اللغة الحديث هما:

فكرة المقال speech event وفكرة المقام context of situation.

وقد ربط علماء البلاغة بين الفكرتين بعبارتين شهيرتين **«أصبحتا شعاراً يهتف به كل ناظر في المعنى: العبارة الأولى «لكل مقام مقال» والعبارة الثانية «لكل كلمة مع صاحبتها مقام»**(١٥)، وسنعود في قابل إلى تفصيل القول في شأن هاتين العبارتين ومكانهما من منظومة الأفكار ذات العُلقة بنمطَيْ النحو الأساسيين: «نحو الجملة» و«نحو النص».

ويحدد المذهب النحوي لشيخنا دور كل علم من علوم البلاغة الثلاثة في تشخيص المعنى الاجتماعي على الوجه الآتي:

علم المعاني: وهو في الدرس البلاغي دراسة لمعان وظيفية في صميمها، تبدو أكثر صلة بالنحو منها بالنقد الذي أُريد بها خطأً أن تكونه[١٦]، وقد جعل هذا الطابع من علم المعاني «نحواً من النحو، وصيره كالنحو صناعة مضبوطة exact system لا منهجاً ذوقياً للنقد الأدبي»[١٧].

علم البيان: وارتبط في مذهب شيخنا بعلم المعجم، إذ هو - عنده - أوثق صلة بالمعجم منه بالقواعد، من حيث إن

> «مجال الدراسة في كل من علمي المعاني والمعجم هو العلاقة بين الكلمة ومدلولها. واتجاه الدرس في علم البيان إلى دراسة دلالة اللفظ على معناه العرفي «المطابقي» أو «للدلالة على بعض معناه» أو «لازم معناه» يجعل علم البيان «قمة علم المعجم كما كان علم المعاني قمة علم النحو»[١٨].

وهو بذلك نواة لغرس علم جديد في تربة الثقافة العربية يسمّى علم المعجم lexicology يتناول بالدراسة والتحليل والنقد والتأريخ والمقارنة تلك الطرق والمناهج التي استخدمها المعجميون العرب في جمع معاجمهم، موصياً بأحسن الطُرق التي وصلت إليها المناهج العلمية في هذا المجال في مختلف لُغات العالم[١٩].

علم البديع: ويبدو عند شيخنا آخر علوم البلاغة الثلاثة حظّاً من الاحتفاء بالمعنى الاجتماعي؛ فهذا العلم - بعبارة الشيخ -

> «قليل من ظواهره ما يتّصل بالمعنى كالجناس والتورية ونحوهما. وإن الجناس التام لَيَحْمِلُ بعض عناصر الشبه بالمشترك اللفظي، حيث يتّحد اللفظ ويختلف المعنى. على أن جمهرة الظواهر البديعية ليست أكثر من محسنات لفظية - وكذلك سماها

الأولون – فلا تدخل في دراسة المعنى العرفي دخولاً مباشراً؛ لأن معناها أي المقصود منها هو التحسين وهو فني لا عرفي»[٢٠].

وتحصيل ما سبق أن البلاغة إجمالاً لا تقصد قصداً إلى بيان المعنى العرفي. وأن علم المعاني – عنده – هو أشد علوم البلاغة عُلْقَةً بالنظرية النحوية، أو هو إن شئت «نحو من النحو»، ويأتي علم البيان تالياً لارتباط أسبابه بعلم المعجم، والمعجم – وإن كان واقعاً في الصميم من الدائرة اللغوية – لا يشمله عند الشيخ – مفهوم النظام. وعلة ذلك:

(أ) انتفاء العلاقات العضوية والقيم الخلافية بين كلمات المعجم.

(ب) عدم صلاحيتها للجدولة.

(ج) إمكان استعارة الكلمات بين لغة ولغة.

(د) اختلاف التجارب الاجتماعية، ومن ثم اختلاف أسمائها باختلاف البيئات الاجتماعية.

وقد استقصى الشيخ القول في هذا الباب، وساق البراهين، وانتهى إلى أن المعجم – وإن كان جزءاً من «اللغة» لا من «الكلام» بالمصطلح السوسيوري – لا يمكن أن يوصف بأنه نظام[٢١]. أما علم البديع فأبعد الثلاثة من مجال نظرية النحو؛ إذ إن مداره على التحسين والتزيين لا على الجوهر العرفي في المعنى.

ذلكم هو تحصيل القول في شأن المكون البلاغي ودوره في المذهب النحوي عند تمام حسان. ولنا عودة فيما يلي من مطالب إلى هذا القول بفضل مناقشة وبيان.

٢/٠ في نحو النص

كان «نحو الجملة» موضوعاً للمطلب السابق. ونأخذ الآن في القول على «نحو النص» لاستبانة وجوه الاتفاق والافتراق بينهما في المذهب النحوي عند شيخنا. وصَمْداً إلى هذه الغاية كان لا بُدَّ من تفصيل المسائل على الوجه الآتي:

١) ما يستقل به «نحو الجملة» دون «نحو النص».

٢) ما يشترك فيه النمطان كلاهما.

٣) ما يستقل به «نحو النص» دون «نحو الجملة».

٤) أمن اللبس بين نحو الجملة ونحو النص.

وها نحن أولاء نسوق بيانها على الترتيب السابق، فنقول، وبالله التوفيق.

٣/ ٠١ ما يستقل به نحو الجملة دون نحو النص

جعل شيخنا من الاطّراد والمعيارية والإطلاق والاقتصار على بحث العلاقات داخل الجملة الواحدة موائز للقاعدة النحوية عند العرب (انظر فيما سبق ٢/ ٠١). وقد حاولت أن أُبين ثَمّة موقف مذهبه النحوي من هذه الموائز الأربعة في باب نحو الجملة. وها هو ذا يتّخذ من هذه الموائز عينها متّكأً لبيان فرقٍ ما بين نحو الجملة ونحو النص بالمفهوم المعتمد لديه. وخَالِصةُ قولِه في هذا المقام:

١) أن النمطين يختلفان باعتبار خاصية **الاطّراد**؛ إذ يعترف نحو النَّص بالمؤشرات الأُسلوبية، وهي تصرفات فردية يلجأ إليها منشئ النَّص ليدلّ بها على لفتة ذهنية، أو ليثير بها انتباه المتلقي. والمعروف أن المؤشرات الأُسلوبية لا تأتي على نسق واحد مطّرد[٢٢].

٢) والنمطان يختلفان أيضاً - عنده - باعتبار المعيارية:

«فنحو النص أبعد ما يكون منها؛ لأنه نحو تطبيقي غير نظري فلا ينشأ إلا بعد أن يكتمل النص، وبعد أن يكون النص حاضراً ومعرَّضاً لتطبيق النحو عليه مستخرَجاً من مادته»[٢٣].

٣) والنمطان يختلفان ثالثاً باعتبار الإطلاق؛ لأن نحو النص لا يطبق على كلام قبل أن يصاغ هذا الكلام ولا في أثناء صياغته.

٤) أما اختلاف النمطين باعتبار اقتصار أولهما على معالجة العلاقات في داخل الجملة دون الثاني فهو أمر أبلج وضوحاً من أن يُستدل له أو عليه.

٠٢/٣ ما يشترك فيه النمطان كلاهما

يستظهر شيخنا صفتين يرى أن النمطين كليهما يشتركان في اعتبارهما، وهما: التضامّ والاتساق؛

«والصفة الأولى تتناول اللفظ على حين تتناول الثانية المعنى. فالتضام علاقة تشمل أموراً مثل الافتقار والاختصاص والتلازم والمطابقة وعود الضمير والداخل والمدخول وهلم جراً. والاتساق علاقة بين المتضامَّين تجعل أحدهما غير ناب في الفهم عن الآخر. فلا وجه لجملة فعلية مثل «فَهِمَ الحجر» ولا لجملة اسمية مثل «السماء تحتنا». فذلك غير مقبول في الظروف العادية لاستعمال اللغة، وقد يكون مقبولاً في المواقف غير المعتادة كإرادة السخرية»[٢٤].

٣/ ٠٣ ما يستقل به نحو النص دون الجملة

ثمّة صفات أُخَر يراها شيخنا «مما يختصُّ به نحوُ النص ولا يعني نحوَ الجملة في شيء»، من هذه الصفات ما يلي[٢٥]:

١) **القصد**: فليس من قبيل النص ما نسمعه من لغو الكلام وحشوه وكلام السكران والمكره والناسي والمخطئ. ولذلك جاء الحديث: **«رفع عن أُمّتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»**، فإذا لم يتحقق القصد لم يتحقق النص بالمعنى الاصطلاحي.

٢) **التناص**: وهو علاقة تقوم بين أجزاء النص، كما تقوم بين النص والنص كعلاقة السؤال بالجواب، وعلاقة التلخيص بالنص الملخص، وعلاقة المسوَّدة بالتبييض، وعلاقة المتن بالشرح، وعلاقة الغامض بما يوضحه، وعلاقة المحتمل بما يحدد معنا. وهذه العلاقة الأخيرة هي المقصودة بعبارة: **«القرآن يفسّر بعضُه بعضا»**.

٣) **رعاية الموقف**: ومن رعاية الموقف أنه لا يجوز الكلام أثناء الصلاة إلا بقراءة الفاتحة والسورة، وتَفَهُّم السبب في امتناع أن يعزي أحدنا الآخر وهو يبتسم، وامتناعُ أن يغني الطالب أثناء الدرس. وامتناعُ فَهم قوله تعالى: **﴿وَدَعْ أذاهُم﴾** على إضافة اسم المصدر إلى مفعوله، لأن السيرة المطهّرة تقول: إنهم هم الذين كانوا يؤذونه؛ فرعاية هذا الموقف الذي حفظته السيرة تجعل الإضافة إلى الفاعل.

٤) **الإعلامية**: ومعناها أن يكون «النص محتوى يجري إبلاغه للمتلقي بواسطة هذا النص»[٢٦]. **[قلت: وفي هذا المقام نستيقظ النظر إلى أمور تتصل بما استدل به شيخنا لهذه الخاصية وهي:**

(أ) إخراجه بإعمال خاصية الإعلامية ما يسمى بالشعر الحديث،

وقوله في نعته إنه «لا يتمتع بصفتي التضامّ والاتساق لا على مستوى نحو الجملة ولا على مستوى نحو النص».

(ب) إيراده نصاً مصنوعاً للاستشهاد على انتفاء الإعلامية، ثم تعليقه على هذا النص بقوله: «ليس لقواعد نحو الجملة اعتراض على هذا الكلام، لأن كل جملة منه استوفت أركانها ومكملاتها وحسن رصفها. ولكن نحو الجُملة لا يجازف بنسبة عدم الاتساق إلى هذا الكلام إلا بعد طول تأمُّل في المناسبة المعجمية بين مفردات المقطوعة»[٢٧]].

٥) القبول: وهو الصفة الخامسة التي يستقل بها نحو النص «الذي يضع القبول في مقابل مطابقة القاعدة». [قلت: يستطرد شيخنا هنا إلى شرح ما يعنيه بالقبول فيقول: إنه عند وقوع اللَّبس (وهو تساوي احتمالات المعنى دون مرجِّح) يكون موقف نحو الجملة من ذلك هو قول المُعرِب: «فيها إعرابان أو أكثر». ومعنى هذه العبارة أنه لا يستطيع أن يدعي معنىً معيناً لما أمامه من الكلام فيقنع بالخضوع للبس، معدداً الاحتمالات دون أن يختار واحداً منها. أما نحو النص فلا يقنع بمثل هذا التردُّد، وإنما يعمل على تسخير ما ذكرناه من صفاته كالتناص ورعاية الموقف والإعلامية وغيرها لاتخاذ قرار يؤدي إلى تحديد المعنى؛ أي بوصف النص بصفة القبول التي أحلها نحوُ النص محل مطابقة القاعدة التي يفرضها نحو الجملة على الكلام][٢٨].

٣/ ٠٤ مكان أمن اللَّبس من نحو النَّص

ليس في المحاضرة التي ألقاها شيخنا تصريح بوظيفة أمن اللَّبس في نحو النص وفرقٍ ما بينه في ذلك وبين نحو الجملة. لكن تحليله للأمثلة التي ساقها

في هذه المحاضرة وفي مصنفه الجليل «البيان في روائع القرآن» تدل على أن المكانة التي اختص بها أمن اللَّبس في صيغة «نحو الجملة» التي اقترحها كتابه «اللغة العربية: معناها ومبناها» لما تزل هي غاية الاستعمال وقوام النظام في مفهومه لنحو النص. إن أمن اللّبس لا يزال هنا هَمّاً مشتركاً للمتكلم وللسامع وللنحوي، بل إن أهميته لتزداد باعتبار ما يشتمل عليه نحو النص من وسائلَ كلُّها موجهٌ لتحقيق أمن اللَّبس؛ من بينها ما يسميه شيخنا: الإعلامية، ورعاية الموقف، والقبول، ولنتأمل الأمثلة والاقتباسات الآتية:

١) التمييز بين الرخصة والخطأ بأنهما يجتمعان في أنّ كِلَيهما مُخَالِفٌ للقاعدة، غير أن الرخصة لا يعتذر منها، وليس الخطأ كذلك. ومدار التمييز هنا على أمن اللبس؛ فإذا أُمِن اللَّبس رُخِّصَ في مخالفة القاعدة، وإلا عُدَّت المخالفة خطأ محضاً(٢٩).

٢) أن فرصة اللَّبس تتسع مع نحو الجُملة وتضيق مع نحو النص.

٣) أن نحو النص في تمسكه بفكرة الاتّساق وضرورة وضوح المعنى، وعدم قبول تعدد الاحتمالات يرفض فكرة صلاحية النص لإعرابين؛ لأن في ذلك اعترافاً باللَّبس(٣٠).

٤) جميع الأمثلة التي أوردت في المحاضرة هي شواهد لكلام مُلْبِس إذا حللته بنحو الجملة، وذو معنى محدد غير قابل للاحتمال باعتبار وسائل نحو النص.

وبعد، فلقد أَخْلَصْتُ الصفحات السابقة لبيان الأُسس والركائز التي قامت عليها بنية المذهب النحوي عند شيخي تمام حسان بجناحيه الجُمْليّ والنصيّ، وجعلتُ من ذلك وُصْلَةً للعبارة عن ذات عقلي تجاه ما سبق من أُسس وركائز. وستتخذ عبارتي صدد ذلك وجهتين: وجهة مطابقة شيخي على ما ذهب إليه في مسائل، ووجهة الخلاف عمّا ذهب إليه في مسائل. ولعل السبيل الآن

ممهودة بعد التفصيل الذي كان لإنجاز ما صَمَدْتُ إليه من حوار علمي، أردته ليكون مثاقفة بين الشيخ والمريد. ولنأخذ الآن في أولى الوجهتين.

٤/٠ في مسائل المطابقة

تنتظم في هذا الباب مسائل ثلاث هي:

١) نقد للنحو القديم من منظور نصّي نضيفه إلى ما استظهره شيخي تمام حسان من وجوه نقد سيقت من منظور جُمْلي.

٢) تقويم لنحو الجملة في صيغته التي تضمنها كتاب «اللغة العربية: معناها ومبناها».

٣) أهمية الانتقال بالدرس النحوي من ضيق «الجملة» إلى سعة «النص».

ونوردها بعدُ على الترتيب.

٤/٠١ نقد النحو من منظور نصي

استظهرت في بحث سابق أن «نحو الجملة» قد هيمن على صياغة القواعد في جميع لغات العالم ذات النحو المكتوب حتى بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، وأن النحو العربي لم يكن بِدعاً في خضوعه المُطْلق لفكرة نحو الجملة. غير أن «مكمن الخطر في قضية النحو العربي يتجاوز انعدام التحليل النحوي للنصوص إلى انعدام إحساس الحاجة إليه أصلاً، مع أننا نتوط بهذه النقلة تحقيق المرجو من الخروج بالنحو العربي مما نحسبه أزمة آخذة بخناقه، كابحة للدوره الفاعل في دراسة العربية ونتاجها وإبداعاتها الأدبية، حين ارتبط بغاية ضئيلة نحيفة لا تليق بجلاله وتراثه، ونعني بها عصمة اللسان من الزلل، وليته قد وُفِّق إلى القيام بها على النحو المأمول»[٣١].

ولقد تولى شيخنا تمام حسان باقتدار معالجة أوجه القصور التي كابدها النحو العربي، من حيث وفاؤه لغايته من تقعيد الجملة أو الكلام «الذي هو

اللفظ المستقل بالإفادة عند النحاة، وذلك حين نعت النحو بأنه نحو تحليل لا تركيب، وهو ما طابقناه عليه ثمّة بقولنا: إن النحو العربي هو أبعد شيء من أن يكون نحواً «جملياً» موفقاً، بَلْه أن يكون صالحاً بصورته هذه لأن يكون نحواً «نصياً»(٣٢). وإنا لملخصون هنا في سطور أهم ما يرد على النحو العربي بهذا الاعتبار فنقول:

١) موضوع النحو العربي هو الشاهد والمثال، ويدخل في ذلك الجمل المجتزأة بل المصنوعة أحياناً، وبذلك يخرج النص عند النحاة عن أن يكون موضوعاً للدرس النحوي بأصل المنهج.

٢) هيمنة الوسم المعياري التعليمي على التقعيد النحوي حدّت من قدرته على التحليل الخالص للظواهر اللغوية بعيداً من مبحث الصواب والخطأ.

٣) المادة اللغوية التي هي موضوع التقعيد النحوي تنتمي في الزمان إلى حقبة ممتدة، وفي المكان إلى بيئات مختلفة متباعدة، ومن ثم اختلط فيها **البُعد الآني synchronic والبُعد الزماني diachronic** على نحو لا يُرْجَى له امتياز.

٤) وقف الاحتجاج اللغوي عند عصر بعينه استبعد مفهوم التغير اللغوي، وأطلق القاعدة النحوية من قيد الزمن. وهكذا بعد أن اختلط في التقعيد **الآني synchronic والزماني diachronic** صار النحو العربي نحواً **لا زمانياً achronic**، وعجز عن متابعة ما أصاب اللغة من التغير، ولاذ النحاة بأَرْوَح الحلول، وهو إنكار المتغيرات ووصمها بالخطأ، والجَهد لنفي خَبَثِها المُدَّعَى عن اللغة.

٥) شغلت مَاجَرَيات المقام واعتبارها في التقعيد النحوي حيّزاً هامشياً، إلا ما كان منها داخلاً في الحيّز البلاغي، ولم يُعرف إلا قليلاً رَبْطُ تمايز

التراكيب بتمايز المقامات، وهو ما ظهرت أولياته في كتاب سيبويه، وآتى ثماره الجنية في جهد الإمام عبدالقاهر (ت ٤٧١هـ) ومن بعده الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) والسكاكي (ت ٦٢٦هـ).

٦) غياب فكرة المستويات التحليلية من التقعيد، وقد نشأ من ذلك بالضرورة غياب فكرة العلاقات النظامية التراتبية (الهرمية) بين هذه المستويات.

٧) تَشَعُّثُ مباحث المستوى الواحد حتى تداخلت مباحث الأصوات والصرف والنحو وتشابكت ألفافها، فقُدِّم منها ماحقُّه التأخير، وأُخِّر منها ما حقُّه التقديم، وتقطعت أوصال المسألة الواحدة، ودُوخِلَتْ بما ليس منها، وأُورِد بعضُها في غير مظانّها المتوقعة، على نحوٍ أعنت الباحثين، فَغُمَّ عليهم تضافر هذه المسائل، ووجوه تعالقها، واختلاف أوضاعها ورسومها في حالي الإفراد والتركيب.

٨) إهدار إنِّيَّة الجملة وتمييع مفهومها، واختفاء التقعيد للنُّظُم والأساليب النحوية تقعيداً تظهر به خُصُوصَتُها؛ فليس ثَمّة وصف جامع لنُظُم النفي أو الزمان النحوي وغيرها. وكان مَرَدُّ ذلك إلى هيمنة العامل والعلامة الإعرابية على التقعيد، حتى إن الجملة الشرطية أدرجت لأدنى ملابسة عند صاحب الألفية والشراح تحت «جزم الفعل المضارع»، على الرغم من أن جانباً كبيراً من أساليب الشرط هو مقطوع الصلة بجزم الفعل المضارع. ولنا في كل ذلك أمثلة وشواهد تفوت الحصر.

وباعتبار ما سبق يكون تحصيل جهاز قاعدي كفء في العربية على مستوى «نحو النص» غاية بعيدة المأتى، تتوعر السبل الموصلة إليها ما لم يكن لها مَاهِدٌ من جهاز قاعدي كفء على مستوى «نحو

الجملة». وهنا تبرز الفضيلة العظمى لما أُنجِزَ على يد شيخنا في كتابه الفذّ الذي نعرض له هنا بالدَّرس.

٤/٢٠ تقويم «نحو الجُملة» في الصِّيغة المقترحة

على الرغم من أن شيخنا يُعالِن في تقديمه لكتابه بأن الغاية التي يسعى إليها منه أن يلقي «ضوءاً كاشفاً على التراث اللغوي العربي منبثاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة»[٣٣]، وعلى الرغم أيضاً من أنَّ المعالجة الوصفية تختلف في فلسفتها وإجراءاتها البحثية عن المعالجة المعيارية - وهو ما أفصح عنه شيخنا أبلغ إفصاح في كتابه الموسوم «اللغة بين المعيارية والوصفية» - نقول: إنه على الرغم من ذلك - لا وجود في الكتاب الذي هو موضوع النظر لما يدل على أن الغاية المعيارية من النحو قد توارت بالحجاب. كذلك ليس في الكتاب موقف معلن من خاصيَّتَيْ الاطراد والإطلاق على نحو ما عُرِّفا بها لدى الشيخ، فكل هذه الصفات المواتر - فيما يبدو لنا - قد بُقِّيت على الأصل، أو كانت في حكم المسكوت عنه. من هنا يمكن حصر الإنجاز العلمي لكتاب شيخنا في موقفه المستعلن من النحو القديم صدد الصفة المائزة الرابعة، ألا وهي «اقتصاره على بحث العلاقات في حدود الجُملة الواحدة»، ثم ما وَسَم به هذا النحو مُحِقّاً من أنه نحو تحليل لا نحو تركيب، وأن دراسة أبواب الجُمَل كانت من غائبات همومه. وفيما ذكره شيخنا تقييد لهذه الصفة المائزة؛ فالنحو وإن اقتصر على ما يقع في حدود الجُملة بما يستوجب أن يطلق عليه تسمية «نحو الجُملة» - هو قاصر لا يزال عن إدراك هذه الغاية، وأن إطلاق هذه التسمية لا يتأتّى له إلا بشيء غير قليل من التسمح والتَّجوز.

أو قل إن إيجاب هذه التسمية للنحو القديم إنما يكون بمفارقة خصائصِه خصائصَ «نحو النص»، لا بموافقتها شروطَ «نحو الجملة» الحق.

وعلى ذلك يكون جوهر الإنجاز العلمي لكتاب «اللغة العربية: معناها ومبناها» هو تقديم صيغة متكاملة لنحو عربي حقيق بأن يوضع في باب «نحو الجملة». وإذا كنا نحرص على تقرير هذه الحقيقة في الأذهان؛ فلا ينبغي لمن ليس له بصر بالأمر أن يحمل هذا التقرير على محمل التهوين أو التوهين؛ ذلك أن الكتاب بهذه السُّهْمة وحدها - وجازئك بها من سُهْمة - استحق في تاريخ المصنفات النحوية خاصة واللسانية عامة مكانةً يشارف بها الأُمّهات والأصول.

وحسبنا في هذه العُجْلَة تبريز أمور نستجلي فيها الركائز الأساسية لهذا الإنجاز وهي:

١) اعتماد تشخيص المعنى غايةً للدرس النحوي.

٢) اعتماد أمن اللَّبس غاية للاستعمال وقواماً للنظام.

٣) اعتماد مفهوم النظام اللغوي (أو المستوى التحليلي).

٤) تأسيس فكرة تراتبية النظم اللغوية (أو المستويات التحليلية).

٥) ممارسة التحليل على المستوى الصرفي، والتركيب على المستوى النحوي.

٦) الكشف عن دور الظواهر السياقية في تكييف النظام لمقتضيات الأداء.

٧) تضافر القرائن لتحقيق أمن اللبس والكشف عن المعنى.

٨) استيعاب المقام داخل إطار النظرية النحوية لاستكمال الكشف عن المعنى.

هذا، ولم يكن لهذا البناء المُحْكَم أن ينهض على هذه الركائز إلا برجع البصر في مجمل التراث النحويّ، واستصفاء ما هو جدير بالاستصفاء، وجمع الشبيه إلى الشبيه، واقتراح الأبدال، واستكناه دلالات التراكيب، وإقامة النظامية مقام التفتيتية atomism، وتمييز القيم الجامعة من القيم المائزة، وتجريد الثوابت الحاكمة على المتغيرات. وكل أولئك مما ينوء بهمة أولي العزم من الأئمة المجتهدين.

ولعلنا لا نجاوز الصواب حين نقول إن الكتاب كان استدراكاً بصيراً لجمهرة العلل القوادح التي فعلت فَعْلتها في جسم النحو العربي، وتزييفاً موثَّقاً لتلك القالة التي سارت في الناس، ووصمت النحو العربي بأنه العِلْم الذي نضج حتى احترق. لقد أصبح لدينا بهذا الكتاب صيغة عربية موفقة من صيغ «نحو الجُملة» لم تكن من قبل، وهي صيغة يمكن الانطلاق منها لتحقيق النقلة المنهجية إلى «نحو النص».

٤/٠٣ الدَّرس النحوي من ضيق «الجملة» إلى سعة «النص»

ثالثة المسائل التي نطابق عليها شيخنا تمام حسان هي توليته وجهه شطرَ «نحو النص» ليستكمل به ما يفوت «نحو الجملة»؛ من قُدرة على تشخيص المعنى. وأيّاً ما كانت مساحة الخلاف في فهم «نحو النص» وغاياته، ومقاصد مصطلحاته، وطبيعة إجراءاته البحثية مما سنعرض له بشيء من التفصيل في لاحق فإن التوجه في ذاته سديد، وهو مؤشر ساطع الدلالة على ما ينتظر علوم اللسان خاصة وعلوم الإنسان عامة بهذا التوجه من آفاق بحثية عريضة - يخرج بها الدرس النحوي من ضيق الجملة إلى سعة النَّص، ومن محدودية الغاية التعليمية إلى لا محدودية الكشف والاستكناه لعبقرية اللغة وإمكاناتها، وتعالق جهاز القواعد فيها مع تجليات الإبداع اللغوي على اختلافها وتنوعها.

وقد ترددت الدعوة إلى نحو النّص ومعالجة بعض مسائله في أعمال سابقة لكاتب هذه الدراسة يرجع تاريخ أقدمها إلى عام ١٩٨٠[٣٤]. ولا نزال على يقيننا بأهمية هذا التوجه لخدمة الدراسات النّصية في مختلف الحقول المعرفية، سواء كان النص من النصوص الدينية أو الفلسفية أو الأدبية أو التاريخية، وهلم جرا إلى أن نستقصي جميع النصوص على اختلاف أنماطها وأزمانها وفنونها.

أما وقد فرغت من أمر القول في مسائل المطابقة فلم يبق إلا الكلام على مسائل الخلاف، وهو موضوع المطلب الآتي من هذا البحث.

٥/٠ من مسائل الخلاف

ينصرف أكثر الحديث في هذا المطلب إلى «نحو النص»: غايتِهِ ومكانِهِ من نحو الجملة، والمعاييرِ التي تثبت بها للنص نصّيته، ومكانِ المكون البلاغي من النظرية النحوية. وفي كل أولئك نُورد وجهة أخرى للنظر لعلّ في إيرادها تقليباً للمسائل، وإضاءة لأغماضها. وقديماً قالت العرب: «إذا كثرت المؤتفكات زكت الأرض»، ويعنون بالمؤتفكات الرِّياح التي تقلّب الأرض أو التي تختلف مَهابُها. ولا أحسبها إلا قالة حق لا شَوْبَ فيه. ونعالج في هذا المطلب المسائل الآتي بيانها:

١) أي معنى؟ وأي نص؟
٢) حول معايير النصّية.
٣) من أمن اللّبس إلى قصد التلبيس.
٤) حول المكون البلاغي في النظرية النحوية.

ونورد فيما يأتي القول في هذه المسائل منسوقة على ما تقدّم.

٥/٠١ أي معنى ؟ وأي نص؟

أشرنا فيما سبق (٢/٠٢) إلى ما قرره شيخنا من أن كل دراسة لغوية - لا في الفصحى فقط بل في كل لغة من لغات العالم- **«لا بد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى، وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة»**. كذلك أوردنا قوله باقتضاء الضرورة المنهجية تشقيق المعنى إلى معنى وظيفي، ومعنى معجمي، ومعنى اجتماعي. وهذا النوع الأخير (ويسميه أحياناً المعنى العرفي أو المقامي) هو غاية الغايات من الفعل التحليلي في الدراسة النحوية. وينص شيخنا نصّاً - في دَرْج كلامه عن علم البديع - على إخراج التحسين اللفظي من دراسة المعنى العرفي؛ إذ إن معنى التحسين فني لا عرفي[٣٥]. أما المعنى الوظيفي والمعنى المعجمي فكلاهما عنده متعدد ومحتمل خارج السياق وواحد فقط في السياق[٣٦].

وتأسيساً على ما سبق تنهض نظريته على عدد من الركائز: منها استبعاد المعنى الجمالي (أو الفني) بما هو مشكل واقع خارج الدرس النحوي، ومنها أن غاية التحليل هو التوصّل إلى معنى واحد ينتفي معه التعدُّد والاحتمال. ويتحقق تَعيُّن المعنى خالصاً من التعدد والاحتمال بإعمال القرائن، وبتضافر مستويات التحليل وأنواع المعنى الثلاثة على ترشيح معنى واحد من بين المعاني المحتملة.

والرأي عندنا أن ذلك إن صَحّ في حق نحو الجُملة - على تجوّز - فإن صدقه على نحو النص فيه نظر. إن النص مفهوم عام يشمل جميع أنماط النصوص بما في ذلك النص الأدبي، وهو نوع من النصوص المبنية على الاحتمال والتعدد في المعنى أو حمّالة الأوجه، بل إن احتمالية المعنى

وتعدده فيها هي الأصل، كما أنها أحد المعايير المائزة لجياد النصوص. ولئن أَخْرَجَ نحوُ النص من مجال عمله النصوص المحتملة، إنه بذلك يكون قد طوى كشحاً عن أخصب مجالات النظر وأشدها عُلْقَةً بالسلوك اللُّغوي اليومي، والنشاط اللُّغَوِي الحي والمُلابس لكينونة الإنسان في مختلف أطوارها وأحوالها، لا نستثني من ذلك عيون الشعر ومتخير النثر. وكل أولئك أمور لا تُفْهَمُ حقيقةُ الظاهرة اللِسانية إلا بتعرف جوهرها أو فضّ مغاليقها. ونعم؛ قد يكون في إعمال التحليل النحوي النصي عون على نفي الاحتمال والتعدد عن المعنى في بعض النصوص القابلة لهذا النوع من المعالجة، لكن تلك المقدمات لا ينبغي أن تُنتج حكماً يقول بأن: **«نحو النص في تمسكه بفكرة الاتساق وضرورة وضوح المعنى وعدم قبول تعدد الاحتمالات يرفض فكرة صلاحية النص لإعرابين؛ لأن في ذلك اعترافاً باللَّبس»**[٣٧].

ونأتي هنا إلى الجواب عن السؤالين اللذين جعلنا منهما عنواناً لهذه المسألة - صدد حديثنا عن نحو النص - وهما: **أي معنى وأي نص** يصلحان أن يكونا موضوعاً للتحليل في نحو النص؟ فنقول: إن كل أنواع المعاني: وظيفية ومعجمية وعرفية وفنية صالحة لأن تكون موضوعاً لهذا اللون من التحليل النحوي، وأن كل كلام يستوفي معايير النصية صالح لذلك أيضاً، سواء منه ما كان قطعي الدلالة أو حمّال أوجه. وإذا كان مدار القول في ذلك على استيفاء معايير النصية في الكلام كان السؤال عن مفهوم هذه المعايير وارداً بل مُلحّاً، ومن هنا جعلناه موضوعاً للمسألة الآتية.

٠٢/٥ حول معايير النصية

تقاضتنا استبانة وجوه الاتفاق والافتراق بين نحو الجملة ونحو النص تصنيف هذه الوجوه أصنافاً ثلاثة:

١) ما يستقل به «نحو الجملة» دون «نحو النص».

٢) ما يشترك فيه النمطان كلاهما.

٣) ما يستقل به «نحو النص» دون «نحو الجملة».

وستصرف القول في هذه المسألة إلى الصنفين: الثاني والثالث من هذه الوجوه. ففي الصنف الثاني الذي جعله صنفاً جامعاً لنحو الجملة ونحو النص كليهما أدرج شيخنا صفتين هما: **التضام والاتساق**، ولم يُورد في كلامه بإزاء كل مصطلح من هذين المصطلحين ما يتردد مقابلاً له في اللسانيات المعاصرة. والغالب على الظن أن التضام عنده هو المقابل العربي للمصطلح cohesion، وأن الاتساق هو المقابل العربي عنده للمصطلح coherence، ويشهد لذلك اختصاصه الأول باللفظ والثاني بالمعنى.

وإذا كان ما رجّحناه صحيحاً - ولا نحسبه إلا كذلك - فإن مَلاحظَ عِدّة ينبغي إيرادها في هذا المقام نوجزها فيما يلي:

١) آثرنا ونؤثر أن نقترح مصطلح «**السبك**» مقابلاً عربياً للمصطلح cohesion، ومصطلح «**الحبك**» مقابلاً عربياً coherence. وصحيح أنه لا مُشاحّة في الاصطلاح. وبهذا القيد لا مانع من قبول الأسماء إذا لم تتغير حقيقة المسمّى.

بَيْدَ أنّ قبول «التضام» مصطلحاً مشتركاً بين نحو الجُمْلة ونحو النص يوجب الحذر؛ إذ إن مظاهر التضام بالإضافة إلى الجملة غير مظاهر التضام بإضافتها

إلى النص. إن الافتقار والاختصاص والتلازم والمطابقة وعود الضمير والداخل والمدخول هي من مظاهر التضام على مستوى الجُملة، والحاجة إليها في نحو النص ثابتة بيقين. لكن نحو النص يتجاوز هذا المستوى ليشمل وسائل الربط في ظاهر النص surface text:

أولاً : على مستوى العلاقات داخل الجُمْلة intrasentential

ثانياً : على مستوى العلاقات بين الجُمَل intersentential

ثالثاً : على مستوى العلاقات بين الفقرات (أو ما في حكمها) paragraphing

رابعاً : على مستوى العلاقات في مجمل النص textual

وعلى ذلك يصعب سحب مصطلح التضام من مفهوم الجُملة على مفهوم النص إلا بتحميله قيماً جديدة مختلفة تناسب موضوع التحليل[٣٨].

ولقد ميّز شيخنا في نحو الجُملة بين التضام بالمفهوم البلاغي وسمّاه «توارداً»، والتضام بالمفهوم النحوي وجعله على ضربين هما: «التلازم» حين يستلزم أحد العنصرين التحليليين عنصراً آخر على وجه الاقتضاء الوجودي، و«التنافي» حين يستلزم وجودُ عنصر تحليلي ما انعدام عنصر آخر على وجه الاقتضاء العدمي. أما المصطلح choesion فإنه يتّسع ليشمل جميع أوجه الربط في ظاهر بنية النص، بما في ذلك: الربط بالاشتقاق، وبالتوازي في التراكيب parallelism، والتكرار repetition وبالصياغة الموازية paraphrasing وغير ذلك من الوسائل التي لا يتّسع هذا المقام لاستقصائها، وكلها مما يضيق مصطلح التضام بالمفهومين البلاغي والنحوي - عند شيخنا - عن استيعابه[٣٩].

أما مصطلح الاتساق فقد عُرّف بأنه «علاقة بين المتضامَّين تجعل أحدهما

غير نابٍ في الفهم عن الآخر»(٤٠). ولا يمكن بهذا المفهوم أن يكون مقابلاً للمصطلح coherence في نحو النص؛ إذ لا وجه في نحو النص للاقتصار على المتضامّين بصيغة التثنية، ولا وجه أيضاً لصياغة المفهوم على نحو تشريعي يشترط فيه تحقق عدم النبو في الفهم. وإنما يُراد بهذا المصطلح احتباك المفاهيم والتصورات في علاقات منطقية كالتضاد والتناقض والاستدعاء والسببية وهلم جرا. وقد تقوم هذه العلاقات بين جملتين، ولكنها في النص تتجاوز مفردات الجُمل إلى كلية النص. وهي رصد لما هو كائن، وليست تشريعاً لما ينبغي أن يكون.

ونأتي إلى ما ذكر تحت الصنف الثالث من وجوه الاتفاق والافتراق بين نحو الجملة ونحو النص:

فمن ذلك «القصد» – ونحسبه مقابلاً للمصطلح intentionality وإن لم يرد له تعريف في المحاضرة، ولكن قيل بشأنه: «**ليس من قبيل النص ما نسمعه من لغو الكلام وحشوه وكلام السكران والمكره والناسي والمخطئ**»، وإنه «**إذا لم يتحقق القصد لم يتحقق النص بالمعنى الاصطلاحي**».

ومفهوم القصد المتعارف عليه في نحو النص هو اعتقاد المنشئ أن سلسلة الأحداث القولية التي ينتجها يمكن أن تشكل نصًّا مسبوكاً محبوكاً [أو متضاماً متّسقاً بمصطلح المحاضرة] يكون أداة لتحقيق مقاصد المنشئ؛ كأن ينقل معرفة أو يحقق هدفاً جرى توصيفه في إطار خطة موضوعة.

وعلى ذلك لا يخرج الإكراهُ كلام المنشئ عن نصيته إذا صاغه ليحقق هدفاً مراداً له كالخروج من بعض المآزق مثلاً، بل إن لغو الكلام يمكن أن يكون نصّاً إذا توافر له شرط القصد لتحقيق غاية. ومن ثم فإن ربط المعيار بالحديث: «**رفع عن أُمّتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه**» فيه نظر.

أما «الإعلامية» - ونحسبها مقابلاً للمصطلح informativity - فقد عُرِّفت بأن «يكون للنص محتوى يجري إبلاغه للمتلقي بواسطة هذا النص»، وبذلك آلت في خاتمة أمرها إلى أن تتحد بمفهوم الاتساق الذي عُرِّف بأنه «علاقة بين المتضامين تجعل أحدهما غير ناب في الفهم عن الآخر». وبرهان ذلك أنه حين شرح تعريف الإعلامية بالمثال اتجه إلى الاستشهاد بالشعر الحديث، إذ وصف الشعر الحديث بأننا «لا نجد له معنى ولا نحسّ له مذاقاً، ولا نستطيع له تصنيفاً. فهو كالخُنثى المشكل لا ينسب إلى شعر ولا إلى نثر، ولا يتمتع بصفتي التضام والاتساق، لا على مستوى نحو الجملة ولا على مستوى نحو النص»[٤١].

ويعتضد هذا البرهان بالمثال الثاني الذي سبق لشرح الإعلامية وهو النص المصنوع الذي صاغه شيخنا وضمّنه كتابه «الأصول». فقد جاء في تعليقه على النص: «إن نحو الجملة لا يجازف بنسبة عدم الاتساق إلى هذا الكلام إلا بعد طول تأمل في المناسبة المعجمية بين مفردات هذه المقطوعة. ولقد أطلق نحاة الجملة على فكرة الاتساق مصطلح (الحسن)»[٤٢].

هكذا آلت فكرة الإعلامية إلى التوحّد بفكرة الاتساق، وفقدت خُصوصيتها بما هي معيار مستقلّ من معايير النصيّة. والرأي عندي أن «الإعلامية» تفترض ابتداء أن للكلام محتوى يجري إبلاغه للمتلقي بواسطة النص، ومن ثم فهي لا تعالج نصّاً غير محبوك [أو غير متّسق] أصلاً، ولكنها تتسلّط على الكيفية التي يجري بها عرض هذا المحتوى. إنها - بعبارة أخرى - تتعلّق باستقبال الكلام على أنه نص ذو محتوى كما يتعلّق بحكم المتلقي على طريقة عرض المحتوى بالجدة وبمدى توقعه لطريقة العرض، إذ يرتبط ذلك بما سمّاه ابن سينا «الإغراب» أو تحقق

الطرافة وإخلاف التوقع لدى المتلقي، وهو أمر يمكن أن يرتفع به الكلام في سلم النصية. كذلك ترتبط «الإعلامية» بمعدل ظهور النقاط التي تمثل نقلات أو منعطفات جديدة في تسلسل عرض المحتوى بالنسبة للمتلقي؛ إذ تتمايز النصوص باختلافها من حيث معدل البطء أو السرعة في حدوث النقلات، ومن ثم تتفاوت في مدى تحقق صفة النصية لها. لذلك يرتبط مفهوم الإعلامية بما يسمى «الانتباه» attention أو «التركيز» focusing، وينصرف إلى استجابات المتلقي أصالة، وإلى خاصية الحبك تبعاً (أي الاتساق بمصطلح المحاضرة).

وهكذا يمكن أن نفكّ الجهة بين مصطلحي «الإعلامية» وما سمّته المحاضرة الاتساق (أو الحبك بالمصطلح الذي نؤثره)(٤٣).

وقل مثل ذلك في معيار «القبول» - ونحسبه مقابلاً للمصطلح acceptability -، إذ ذكر في شأنه أن نحو النص «يضع القبول في مقابل مطابقة القاعدة»، وقيل في شرحه: «إن التركيب في نحو الجُملة قد يكون محتملاً لأكثر من إعراب»، وأن نحو الجملة:

> «يقنع بالخضوع للَّبس معدداً الاحتمالات دون أن يختار واحداً منها. أما نحو النص فلا يقنع بمثل هذا التردد، وإنما يعمل على تسخير ما ذكرناه من صفاته كالتناص ورعاية الموقف والإعلامية وغيرها لاتخاذ قرار يؤدي إلى تحديد المعنى؛ أي بوصف النص بصفة القبول التي أحلها نحو النص محل مطابقة القاعدة التي يفرضها نحو الجملة على الكلام»(٤٤).

ومقتضى ما ذكر ألّا يكون القبول معياراً بذاته من معايير النصية، بل هو محصلة إعمال المعايير الأخرى أو هو متحد بها. ومقتضاه أيضاً أن يشتغل

معيار القبول بتحديد المعنى المُراد من بين المعاني المحتملة على جهة القطع، وعلى سُنّة اتخاذ القرار الذي يؤدي إلى هذا التحديد. وقد تقدّم بيان بأن مهمة القطع بتحديد معنى واحد من بين المعاني المحتملة ليست مَشْغَلة نحو النص، وأن جميع النصوص - محتملة أو غير محتملة - يمكن أن تكون موضوعاً للدرس في نحو النص، ويتولى معيار «القبول» فحص الاحتمال والتعدد لا بهدف نفيه وترشيح معنى واحد من بين المعاني المحتملة، ولكن بهدف تشخيصه وتجليته. والقبول - بَعْدُ - له أبعاد ووجهات ثقافية واجتماعية، ويتصل بتحديد موقف المتلقي من الكلام، ومدى تقبّله لسلسلة الأحداث الكلامية على أنها نص قابل لأن يوصف بالسبك والحبك، وأن له نوعاً من الجدوى بالنسبة للمتلقي، كأن يكتسب معرفة أو يتبنى موقفاً، أو يُسْهِم باستجابة لإنجاز خطة، وهلم جرّا.

بقيت أمور أخرى تدخل في باب مسائل الخلاف؛ منها نَعت نحو النص بأنه نحو تطبيقي غير نظري. وفي هذا الإطلاق نظر يحتاج تقييده إلى كلام شديد التحصيل والتفصيل، ومنها أن جميع ما سبق من أمثلة إنما كان لتوضيح اعتماد نحو النص ومعاييره أساساً لنفي التعدد والاحتمال في المعنى. وقد يكون ذلك وجهاً من وجوه الانتفاع بنحو النص، ولكن التوحيد بينه وبين نحو النص غير وارد، بل إنه قد يكون أهون وجوه الانتفاع به شأناً.

ومنها القول بأن نحو النص «لا ينشأ إلا بعد أن يكتمل النص، وبعد أن يكون النص حاضراً معرضاً لتطبيق النحو عليه مستخرجاً من مادته»(٤٥). قلت: ومثل ذلك - على حد قول الناظم - «يغلب لكن ليس مستحقاً»، فمن المقاربات النصية ما يُطلق عليه «المقاربة الإجرائية» procedural

approach، وهو نوع يستند إلى **المقاماتية** pragmatics **وعلم النفس الإدراكي** cognitive psychology **وعلم الذكاء الاصطناعي** artificial intelligence لتفسير العمليات الذهنية والأطوار التي تمر بها العمليات الذهنية المصاحبة لإنشاء النص واستقباله وتفسيره، وهو باب من العلم ينتظر أُولي العزم من أبناء العربية لترويض شُموسه وتيسير عُسراه.

٠٣/٥ بين أمن اللَّبس وقصد التلبيس

ذكرنا أن أمن اللبس أريد له - في المذهب النحوي الذي هو موضوع بحثنا في هذه الأوراق - أن يكون غاية الاستعمال اللغوي وقوام النظام القواعدي، فإليه جميعاً تُوَجَّه القرائن، وأن هذا الأمر لا يختص به نحو الجملة على رأي هذا المذهب، بل يَنجرّ أيضاً إلى نحو النص. والذي نراه أن في الأمر تفصيلاً نحاول الإبانة عنه فيما يلي:

إن أمن اللَّبس - فيما نذهب إليه - هو فرض منهجي مثالي وليس ظرفاً واقعياً في الاستعمال اللغوي. والنظرية اللِّسانية تسلِّم به تسليماً لا بُرهان لها به، لكي يصح لها صياغة النظام والكشف عن الجهاز القاعدي للُّغة. يقول ن. تشومسكي:

> «إن النظرية اللِّسانية معنية، أولاً وقبل كل شيء بإنسان مثالي في سلوكه اللغوي تكلماً وسماعاً، يعيش في جماعة لغوية متجانسة تمام التجانس، وهو عارف لُغته تمام المعرفة، ولا يخضع في ممارسته لهذه المعرفة في أثناء أدائه اللغوي الفعلي، لتلك الظروف التي لا صلة لها بالجانب النحوي مثل: محدودية الذاكرة والارتباك والعوارض التي توزع اهتمامه وانتباهه، ولما يمكن ارتكابه من أخطاء عشوائية أو مميزة. فلكم هو الموقف - كما يبدو لي - لدى مؤسسي

اللسانيات العامة الحديثة. ولم يطرأ بعد من الأسباب المقنعة ما أدى إلى تعديل هذا الموقف»[٤٦].

واتساقاً مع مثل هذه الفرضيات يكون اعتماد أمن اللبس غاية للاستعمال وقواماً للنظام أمراً له مشروعيته، بل حتميته العلمية في باب تجريد القواعد. ويكون أمن اللَّبس في هذا السياق أهم عناصر المنظومة المنهجية التي تعالج بها المادة المدروسة.

وليس بخاف أن هذه الفرضية المنهجية المثالية لا يمكن أن تفهم على أنها صورة صادقة للواقع اللغوي بحال، فهذا الواقع يخالف في خصائصه عن كل هذه الشروط التحكمية الصرف. ومن هنا دعت الحاجة إلى قيام نوعين من الدرس اللِّساني هما: **اللسانيات التقريرية deterministic linguistics** وهي التي تقوم على افتراض التجانس في السلوك اللغوي على نحو ما أبان عنه تشومسكي، **واللِّسانيات الاحتمالية probabilistic linguistics** وموضوع دراستها هو مظاهر التنوع والتخالف في السلوك اللغوي باعتبار العوامل الفردية والاجتماعية والمقاماتية. وواضح أن «نحو الجملة» إنما ينتمي بالأصالة إلى اللِّسانيات التقريرية؛ حيث يفترض أن يكون أمن اللَّبس هو غاية الاستعمال وقوام النظام، على حين ينتمي «نحو النص» إلى اللسانيات الاحتمالية قولاً واحداً في ارتباطه المعقد سبكاً وحبكاً بمستويات الصياغة اللغوية المختلفة، وبمعايير القصد والقبول والإعلامية والتناص[٤٧]. لذلك لا يصلح أمن اللبس في الممارسة اللغوية الحيّة أو في نحو النص لأن يكون غاية الاستعمال أو قوام النظام كما أُريد له؛ ففي الحياة يكون الصراع والحيلة وتناقض المصالح، وتقاطع الانتماءات وتعقد المواقف والاتجاهات، وكل أولئك حوائل لا يمكن مواجهتها لغوياً بالبيان الصريح الذي يؤمن فيه

اللبس، بحيث لا يكون للكلمة الواحدة إلا معنى واحد يرشحه السياق من بين المعاني المحتملة. ونحن على يقين من أن الناس في معترك الحياة كثيراً ما يتكلمون لا ليعبروا تعبيراً أميناً عن ذوات أنفسهم وعقولهم، حريصين في ذلك على أن يفهمهم الناس على ما هم عليه حقاً وصدقاً. ولكنهم يتكلمون ليخفوا حقائقهم، ويُلَبِّسوا على الآخرين نواياهم ومقاصدهم. وهنا لا يكون أمن اللَّبس غاية للاستعمال اللُّغوي بحال، بل قد تكون الغاية هي قصد التلبيس، وتحريف الكلم من بعد مواضعه، وإيضاع الفتنة، وابتغاء الخبال.

ولا ينبغي أن يحمل هذا الكلام على أن أمن اللَّبس لا مكان له البتة في هذا السياق، فالله سبحانه لم يُخْل أرضه من الصديقين والأبرار، كما أن كثيراً من أنواع الخطاب العلمي لا تقوم إلا بأمن اللَّبس، ولكن الذي نعنيه أن عمود الصورة يوشك أن يختلف اختلافاً مبيناً بين الفرض المثالي وممارسة العيش، حتى إننا لو اعتمدنا أمن اللبس غاية للاستعمال وقواماً للنظام في نحو النص لأخرجنا من مجال همومنا العلمية جمهرة النصوص وجيادها وأحوجها للفحص والمدارسة وأجداها على الدرس اللغوي والنظرية اللِّسانية، وإذا صحَّ ذلك - وهو إن شاء الله صحيح - وجب التوقف في قبول ما أُسند إلى نحو النص من «تمسكه بفكرة الاتساق وضرورة وضوح المعنى، وعدم قبول تعدد الاحتمالات»، ومن أن «نحو النص» هو المرتجى لرفع التعدد والاحتمال من دلالات الآيات في القرآن المجيد؛ ذلك أنه بعبارة شيخنا «يرفض فكرة صلاحية النص لإعرابين؛ لأن في ذلك اعترافاً باللَّبس، وحاشا لكتاب الله أن يكون مُلبِساً»[٤٨]. نعم، لا مناص من التوقف طويلاً أمام هذه العبارة وتحرير دلالتها حتى لا يكون أمرنا علينا غُمَّة؛ ذلك أن

التعدد والاحتمال في اجتهادات البشر لاستكناه معاني الآيات ثابت بيقين تعدد تفاسير المجتهدين منذ نزول القرآن المجيد إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. لكن هذا التعدد ليس من قبيل الإلباس المعيب، وحاشا لكلام الله أن يكون كذلك، بل هو حاصل الاجتهادات البشرية التي تحاول الفهم عن مُراد الله بكلامه. وكل اجتهاد من أهل العلم والراسخين فيه من أولي الأهلية يقبله لسان العرب، ولا يخالف معلوماً من الدين بالضرورة، ويتّسق مع قيم الدين وتعاليمه ومقاصده هو اجتهاد مقبول في هذه الحدود لا يتعدّاها، ولا يعني اختلاف توارد الاجتهادات على تفسير الآية الواحدة حمل الإلباس على الآية بحال. والاحتكام إلى نحو الجملة أو إلى نحو النص - في هذا المقام - لا يعدو أن يكون هو نفسه نوعاً من الاجتهاد لأهل العلم، يمكن أن يكون محلاً للرفض أو القبول أو الترجيح بقدر وفائه بما أسلفنا ذكره من معايير. والله سبحانه - من قبل ومن بعد - هو وحده الأعلم بمراده من كلامه.

بقيت مسألة أخيرة تتّصل بالعلاقة بين علم البلاغة ونحو النص نجعلها موضوعاً للمطلب الآتي:

٥/ ٠٤ حول المكون البلاغي في نظرية نحو النص

أوردنا في (٢/ ٠٣) من هذه الدراسة تقويماً لدور المكون البلاغي في نظرية نحو الجملة. ولعلنا قد لحظنا - على وجه الإجمال - تهميش هذا الدور في مذهب شيخنا، بالنظر إلى أن البلاغة لا تقصد قصداً إلى بيان المعنى العرفي الذي هو عنده غاية الدرس النحوي؛ لذلك استصفى شيخنا من البلاغة فكرتي المقام والمقال. ورأى في علم المعاني «نحواً من

النحو»، وربط علم البيان بالمعجم الذي هو عنده قائمة وليس بنظام، ثم كان أن وضع علم البديع في مكان هو فيه أبعد علوم البلاغة الثلاثة من مجال نظرية النحو؛ إذ كان مداره على التحسين والتزيين لا على الجوهر العرفي الاجتماعي في المعنى.

بَيْدَ أنّا إذا ولّينا وجوهنا شطر نحو النص، واعتددنا بمعايير النصية السبعة المأثورة عن بيوغراند وديسلر في كتابهما الشهير، واعترفنا بالتعدد والاحتمال مجالاً للدرس النحوي فإن عمود الصورة يوشك - على النحو الذي أسلفنا ذكره - أن يختلف اختلافاً مبيناً أيضاً في مقام فحص العلاقة بين النحو والبلاغة. ونسوق هنا - على سنة الاختصار - طائفة من الإشارات الدّالة على قسمات هذه الصورة الجديدة للعلاقة التي يمكن أن تقوم بين هذين المجالين المعرفيين. ونبدأ بالسبك cohesion الذي يعده كثير من مصنفات نحو النص معيار النصية الأول (ويغلب على الظن أن يكون هو المراد بالتضام في نحو النص بمصطلح شيخنا تمام حسان. وقد أسلفنا بيان رأينا في هذا المصطلح [انظر ٥/٢٠] من هذه الدراسة).

يختصُّ السبك بالوسائل التي تتحقق بها الاستمرارية والاتصال والتماسك لظاهر النص sufrace text، أو هو - بعبارة أخرى - يختص بالوسائل التي تبرز وحدة البنية اللغوية للنّص. أما ظاهر النص فنعني به الأحداث اللغوية التي ننطق بها أو نسمعها في تعاقبها الزمني، أو التي نخطها أو نراها بما هي كم متصل على صفحة القرطاس. وهذه الأحداث ينتظم بعضها بعضاً تبعاً للمباني النحوية، ولكنها لا تشكل نصاً إلا إذا تحقق لها من وسائل السبك ما يجعل النص محتفظاً بكينونته واستمراريته. ويجمع هذه الوسائل مصطلح عام هو **الاعتماد النحوي** grammatical dependency، ويتحقق

الاعتماد في شبكة هرمية ومتداخلة من المستويات: على مستوى الجُمَل، ثم على مستوى ما بين الجُمَل، ثم الفقرة (أو ما في حكمها)، ثم الفقرات (أو ما في حكمها أيضاً)، ثم في جُملة النص.

أما مظاهر السبك فتأتي على:

> «مستويات صوتية وحرفية وتركيبية ومعجمية ودلالية، كما تتخذ أشكالاً من التكرار الخالص، والتكرار الجزئي، وشبه التكرار، وتوازي المباني وتوازي التعبير، والإسقاط والاستبدال، وعلاقات الزمن، والروابط بأنواعها المختلفة. وكل أولئك إنما يتحقق في أنماط متداخلة ومتعانقة، تتباين من نص إلى نص، كما تتباين داخل النص الواحد بحسب ما يشتمل عليه من البنى الصغرى، وبحسب النماذج الكلية التي تشخص وحدته واستمراريته»(٤٩).

هكذا يتخذ علم المعاني وضعاً جديداً في سياق نحو النص بعد أن نتجاوز به أسوار الجُملة الواحدة، ونتخلى عن فهم النص على أنه سلسلة خطية من الجمل المتتابعة.

ويقوم علم البيان بمهمته في السبك المعجمي، وفي إمدادنا بالكلمات/ المفاتيح key words التي نرصد من خلالها حركة المفاهيم داخل النص والعلاقات الرابطة بينها بما يحقق للنص صفتي السبك والحبك.

أما علم البديع الذي قنع بوظيفة التحسين والتزيين، وانتبذ من أجل ذلك مكاناً قصيًا في ميدان النظرية النحوية على أنه أهون الشركاء - فإن له في نظرية نحو النص شأناً أي شأن. ومن ينعم النظر في التراث البديعي يجد أن جُل فنونه - بل كُلّها - معقود عليها الأمل في سبك النص، حتى ما كان منها

لفظياً محضاً؛ فهنالك يقوم الجناس بأنواعه، والطباق والتكرار بأنواعه ورد العجز على الصدر (أو ما سُمّيَ التعطّف)، والاشتقاق، والمشاكلة، والالتفات، والتورية، وأُسلوب الحكيم وغير ذلك من فنون البديع بدور حاسم في انسباك ظاهر النص واحتباك مفاهيمه الباطنة.

وحين ننتقل بالدرس النحوي ونتحول بالبلاغة العربية من بلاغة الشاهد والمثال إلى بلاغة النص، بإقامتها على قاعدة منهجية رصينة من علم الأسلوب اللّساني والدراسة المقاماتية ونحو النص - نقول: إننا حين نجهد لتحقيق هذه النقلة المنهجية نكون قد وضعنا جُلّ العلوم ذات الأرومة العريقة في الثقافة العربية وضعاً جديداً مفتوحاً على أصولها التراثية من جهة، وعلى المنجزات المنهجية للفكر البشري في حياتنا المعاصرة من جهة ثانية - وما كان هذا الأمر ليقوم بفرد أو أفراد، ولكن أحرى به أن يكون همّاً معرفياً أصيلاً للمشتغلين بهذا العلم الشريف والمعنيين بثقافة هذه الأمة في حاضر أمرها وقابله.

٦/٠ كلمة خاتمة

عالجت هذه الدراسة خمسة مطالب أمحضنا ثلاثة منها لعرض المذهب النحوي لشيخنا تمام حسان؛ فصرفنا أول الثلاثة لنقده للنحو القديم، وثانيهما لبيان خصائص إنجازه العلمي المتفرّد في كتابه «اللغة العربية: معناها ومبناها»، وجعلنا المطلب الثالث خالصاً لاستجلاء حديثه عن نحو النص، وفي المطلب الرابع دارسنا المسائل التي طابقنا شيخنا عليها.

أما المطلب الخامس فقد أغرتنا فيه سماحته وما وشجته بيننا أبوة العقل ورَحِمُ العلم بإيراد مسائل كان لنا فيها نظر يخالف عمّا ذهب إليه شيخنا. وما

كنت لأبرئ نفسي من خطأ أو سهو فهذا مقام يَزْلَق فيه الحذِر ويَوْهَم الحصيف. غير أن مسائل الخلاف ربما كانت أبلغ دلالة من مسائل المطابقة على ما أفاءه الله على الشيخ الجليل من قوة فائضة، وعلى مذهبه من خصوصية ناهضة. وعسى أن أكون على حالَيْ المطابقة والخلاف أشد إقراراً لشيخنا بشرف الإنجاز وتمكّن الأستاذية، وما من طالب علم إلا وهو منفوع - إن شاء الله - بهذه وتلك.

* * *

الحواشي والمراجع

(١) يتردد اسم شيخنا **الأستاذ الدكتور تمام حسان** في البحث كثيراً، وقد - والله - حرت طويلاً في كيفية إيراده، وهو عندي بالمقام الذي يعلم من الهيبة والإجلال. بَيْدَ أنّي لم أجد خيراً من هذا الوصف صدقاً على حقيقة الجامعة التي تشج ما بيني وبينه؛ فحيثما وَجَدَ القارئ لهذه الدراسة هذا الوصف مطلقاً من القيد فالمعنيّ به هو لا غيره.

(٢) معتمدنا في هذا البحث على الطبعة الثانية الصادرة عن الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٧٩. وسنشير إليها لاحقاً باسم **«العربية»** على سنة الاختصار.

(٣) **العربية**: ١٠.

(٤) **العربية**: ٦.

(٥) انظر لصاحب هذا البحث: «العربية من نحو الجملة إلى نحو النص» نشر في الكتاب التذكاري الذي أصدرته جامعة الكويت بعنوان **«الأستاذ عبدالسلام هارون معلماً ومؤلفاً ومحققاً»**، ١٩٩٠، ص ص ٤٠٦ - ٤٣٢، (والاقتباس هنا من ص ٤٢٤ - ٤٢٥).

(٦) سنشير إليها - اختصاراً - فيما يلي - باسم **«المحاضرة»**.

(٧) **العربية**: ٢٧.

(٨) **العربية**: ١٧.

(٩) **المحاضرة**: ١.

(١٠) **الخصائص لابن جني**، بتحقيق مصطفى السقا وآخرين، القاهرة، ١٩٥٢، ١/ ٣٤.

(١١) العربية: ٣٤.

(١٢) العربية: ٩.

(١٣) العربية: ٢٨ - ٢٩.

(١٤) العربية: ١٨ - ١٩.

(١٥) العربية: ٢٠ - ٢١.

(١٦) العربية: ١٨.

(١٧) العربية: ١٩.

(١٨) العربية: ١٩.

(١٩) العربية: ٢٠.

(٢٠) العربية: ٢٠.

(٢١) العربية: ٣١٢ - ٣١٤.

(٢٢) المحاضرة: ١

(٢٣) المحاضرة: ١.

(٢٤) المحاضرة: ٢.

(٢٥) المحاضرة: ٢.

(٢٦) المحاضرة: ٣.

(٢٧) المحاضرة: ٣ - ٤.

(٢٨) المحاضرة: ٤.

(٢٩) البيان في روائع القرآن لشيخنا تمام حسان: عالم الكتب، القاهرة، ط ٢، ٢٠٠٠م، جـ ١٢/١.

(٣٠) المحاضرة: ٦.

(٣١) دراسة المؤلف: «العربية من نحو الجملة إلى نحو النص»، ص ٤٠٩.

(٣٢) «العربية من نحو الجملة إلى نحو النص»، ٤٣١.

(٣٣) العربية: ١٠.

(٣٤) انظر لصاحب هذه الدراسة: الأسلوب دراسة لغوية إحصائية، عالم الكتب، القاهرة، ط ٣، ١٩٩٢، ص ٢٩.

وأيضاً: «مشكل العلاقة بين البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية» وهو المبحث الأول من كتاب «في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية: آفاق جديدة»، مجلس النشر العلمي جامعة الكويت، ٢٠٠٣، ص ص ٧١ - ٢٧.

(٣٥) العربية: ٢٠.

(٣٦) العربية: ٢٨ - ٢٩.

(٣٧) المحاضرة: ٦.

(٣٨) العربية: ٢١٦ - ٢١٧.

(٣٩) انظر في ذلك لصاحب هذه الدراسة:

«نحو أجرومية للنص الشعري: دراسة في قصيدة جاهلية»، وهو المبحث الخامس من كتاب «في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية: آفاق جديدة»، ص ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٤٠) المحاضرة: ٢.

(٤١) المحاضرة: ٣.

(٤٢) المحاضرة: ٣.

(٤٣) انظر في معايير النصية:

1) Teuon, A. Van Dijk **"Some Aspects of Text Grammar: A Study in Theoritical Linguistics and Poetics"** Mouton, 1972.

2) De Beugrand and W. Dressler **"An Introduction to Text Grammar"** Longman, 1990.

(٤٤) المحاضرة: ٤ .

(٤٥) المحاضرة: ١ .

(٤٦) N. Chomskey, **Aspects of the Theory of Syntax**, Mass. 1965, pp. 3 - 4.

(٤٧) يمكن الرجوع إلى كتاب لصاحب هذه الدراسة عنوانه «**في النص الأدبي - دراسات أسلوبية إحصائية**»، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ١٩ - ٢٢.
حيث يجد القارئ بياناً مفصلاً لفرق ما بين اللّسانيات التقريرية واللّسانيات الاحتمالية.

(٤٨) **المحاضرة**: ٦ .

(٤٩) **نحو أجرومية للنص الشّعري**، ص ٢٣٨.